

الاحتجاج النحوي عند الشاطبي من خلال كتابه المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية

Nahwi Argumentation (Grammatical Evidence) in Al-Shāṭibī's Thought through His Book Al-Maqāṣid al-Shāfi'ah fī Sharḥ Al-Khulāṣah Al-Kāfiyah

الدكتور: مختار بن وزغار^{*1}

¹ جامعة غليزان (الجزائر)، mokhtar.benouzghar@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2026-01-17 تاريخ القبول: 2026-05-29 تاريخ النشر: 2026-06-10

مُلَخَّصُ الْبَحْثِ

يُعد أبو إسحاق الشاطبي (ت 790هـ) من أبرز النحاة الذين اتسم منهجهم بالتحقيق والتدقيق في مسألة الاحتجاج النحوي، في كتابه «المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية» الذي طُبِعَ في عشرة أجزاء، وعليه سيتناول هذا المقال مرتكزات الاحتجاج النحوي عند الشاطبي، التي تتمثل في: الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات (سواء المتواترة أو الشاذة) كأصل أصيل في إثبات القواعد النحوية، والاحتجاج بالحديث النبوي بموقف وسط يميل إلى الجواز المشروط، والاحتجاج بكلام العرب مع الالتزام بحدود «عصر الاحتجاج» الزماني، والمنهج التحليلي الذي يجمع بين نقد المرويات والترجيح بين آراء البصريين والكوفيين، وأخيراً القياس والتعليل الذي يربط بين النقل والعقل، فالشاطبي كان معظماً للسمع ومقدماً له على غيره من الأصول النحوية، مما جعل كتابه موسوعة في فلسفة النحو وليس مجرد شرح للألفية.

Abstract:

Abu Ishāq al-Shāṭibī (d. 790 AH) is considered one of the most prominent grammarians whose methodology was characterized by meticulous verification and precise scrutiny in the issue of grammatical evidence (al-iḥtijāj al-naḥwī). In his monumental work Al-Maqāṣid al-Shāfi'ah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah (published in ten volumes), this article will address the foundational pillars of al-Shāṭibī's approach to grammatical evidence. These pillars encompass:

- 1- Citing the Qur'an and Qirā'āt (Recitations): Al-Shāṭibī regards both mutawātir (widely transmitted) and shādh (irregular) recitations as authentic and fundamental sources in establishing grammatical rules, neither of which may be rejected merely for apparent

^{*} المؤلف المرسل: الدكتور: مختار بن وزغار

- conflict with grammatical principles; rather, the rules must be adapted to accommodate the Qur'anic text.
- 2- Citing the Prophetic Ḥadīth: He adopts a moderate stance leaning toward conditional permissibility, disagreeing with the stringent position of the Andalusian school represented by Abū Ḥayyān, who prohibited it outright. Al-Shāṭibī considers ḥadīth whose wording is verified and rigorously transmitted (such as juridically concise sayings) as conclusive evidence in language and grammar.
 - 3- Citing the Speech of the Arabs (Poetry and Prose): He strictly adheres to the chronological boundaries of "the Period of Acceptable Evidence" (‘Aṣr al-Iḥtijāj), refraining from citing the speech of the muwalladūn (later generations) or later authorities. Furthermore, he distinguishes between prevalent usage (al-maṭrūd), rare instances (al-nādir), and poetic necessity (ḍarūrah shi‘riyyah).
 - 4- The Analytical Methodology: He does not limit himself to merely citing evidences; rather, he engages in critical examination of transmitted reports, verifies the authenticity of poetic citations, and performs preferential selection (tarjīḥ) between the opinions of the Basrans and Kufans, typically favoring the opinion supported by strong transmitted evidence and sound rational analogy.
 - 5- Qiyās (Analogical Reasoning) and Ta‘līl (Etiological Explanation): Al-Shāṭibī's approach to grammatical evidence is not mere transmission but an intellectual process that connects transmission (al-naql, i.e., evidences) with reason (al-‘aql, i.e., analogy), and relies upon grammatical causes (‘ilal naḥwiyyah) to explain linguistic phenomena.

Al-Shāṭibī was a profound venerator of samā‘ (auditory transmission), prioritizing it over other grammatical principles. This comprehensive approach rendered his work an encyclopedia of the philosophy of grammar, rather than merely a commentary on Ibn Mālik's Alfīyah

مقدمة:

لقيت مؤلفات الإمام ابن مالك قبولاً واسعاً ورواجاً منقطع النظير في أوساط العلماء والطلبة، وعلى رأس تلك المؤلفات «الخلاصة الكافية» المعروفة بالألفية، التي حظيت باهتمام اللاحقين وكثر إقبال العلماء عليها وألفوا حولها شروحات كثيرة، من بين هذه الشروح يأتي عمل الإمام أبي إسحاق الشاطبي «المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية»، الذي ركز فيه صاحبه على مبدأ «المقاصد» في دراسة النحو العربي.

ومن أكثر المصطلحات استعمالاً في هذا الكتاب الضخم مصطلح «المقاصد»، وما اختار الشاطبي لعنوان الكتاب وتصديره بهذا المصطلح إلا دليل على محورية هذه القضية عنده، وقد عُرف الشاطبي بريادته لعلم مقاصد الشريعة، وكأنه أراد بكتابه هذا أن يضيف إلى ذلك عنايته بالمقاصد التحوية أيضاً، تأكيداً منه على ما تحظى به هذه الفكرة من أهمية وأثرها في الدرس النحوي عنده.

الإشكالية:

نقف أمام سؤال جوهري هو: كيف صاغ أبو إسحاق الشاطبي منهجه في الاحتجاج النحوي في «المقاصد الشافية»، وما هي المرتكزات الأصولية التي بنى عليها استدلاله النحوي، وإلى أي مدى تميز منهجه بالجمع بين النقل (السمع) والعقل (القياس والتعليل)؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة التالية:

- ما موقف الشاطبي من الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات الشاذة في إثبات القواعد النحوية؟
- كيف وازن الشاطبي بين مذهب المانعين المطلقين للاحتجاج بالحديث (كأبي حيان الأندلسي) ومذهب المجيزين المطلقين؟
- ما ضوابط الشاطبي الزمانية والنوعية في الاحتجاج بكلام العرب (الشعر والنثر)؟
- كيف وظف الشاطبي المنهج الوصفي في نقد المرويات والترجيح بين الآراء النحوية؟
- ما دور القياس والتعليل في بناء الاحتجاج النحوي عند الشاطبي؟

تعريف أبو إسحاق الشاطبي:

الاسم والنسب والمولد:

هو الإمام العالم أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الشهير بالشاطبي نسبة إلى مدينة شاطبة بالأندلس، وُلد في غرناطة ونشأ بها، على الأرجح قبل سنة 720هـ، في زمن ملوك بني الأحمر في غرناطة²، حيث كانت البيئة يسودها فساد الحكم السياسي والصراع الدموي على السلطة.

شيوخه وتعليمه:

تلقى الشاطبي العلم على كبار علماء عصره، منهم ابن الفخار البيري، وأبو القاسم السبتي، وأبو عبد الله التلمساني، وأبو عبد الله المقرئ³، كان إقباله على العلم منذ صغره، وتميز بقوة الحفظ الذكاء ورجاحة العقل.

² إبراهيم محمد الجرمي، الإمام الشاطبي سيد القراء، دار القلم دمشق، بيروت، ط1، 2000م، ص11.

³ ن، م، ص15.

صفاته العلمية والأخلاقية:

يُوصف الشاطبي بأنه أحد الجهابذة الأخيار، وأحد العلماء الأثبات، وأكابر الأئمة الثقات، كان على درجة عالية من الصلاح والعفة والتحري، زاهدًا ورعًا، حريصًا على اتباع السُنن ومجانبة البدع، له القدم الراسخة والإمامة الكبرى في سائر الفنون: فقه، أصول، تفسير، حديث، وله استنباطات جليلة وفوائد لطيفة وأبحاث مهمة.

تخصصاته العلمية:

كان الشاطبي أصوليًا بامتياز، حيث تُعد أصول الفقه تخصصه الرئيسي، ولكن براعته شملت الفقه المالكي، واللغة العربية والنحو⁴، والحديث والتفسير بمشاركة واسعة، يُعد مؤسس علم مقاصد الشريعة ورائده، حيث تفصيله القول في هذا العلم جعل الباحثين يعتبرونه الرائد فيه.

مقاصد الشريعة عند الشاطبي:

المقاصد عنده هي الكليات الثابتة في الدين التي لا يطاها التغيير، وهي خمس: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ العرض، وحفظ المال، هذه الكليات هي التي تُبنى عليها الأحكام الشرعية، وهو ما يُعد إسهامه الأبرز في الفكر الإسلامي.

أشهر مؤلفاته:

من أشهر مؤلفاته كتاب "الموافقات" في أصول الفقه، وهو أشهر مصنفاته، اعتبره العلماء موسوعة في علم مقاصد الشريعة، وكتاب "الاعتصام" في موضوع البدع، الذي يُعد من أشهر مصنفاته في هذا المجال، وكتاب "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" في النحو، وهو شرح لألفية ابن مالك طُبع في عشرة أجزاء، كما أُلّف في الاشتقاق كتاب "عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق"، وفي النحو كتاب "أصول النحو"، وفي الأدب كتاب "الإفادات والإنشادات"، وفي الحديث كتاب "المجالس" لشرح كتاب البيوع من صحيح البخاري.

وفاته⁵:

توفي الإمام الشاطبي حوالي 790هـ/1388م بغرناطة، وقد ترك إرثًا علميًا عظيمًا في عدة تخصصات.

⁴ لخضري بك، أصول الفقه، دار القلم، بيروت، لبنان، ط1، ج1، ص34.

⁵ ن، م، ص25.

مكانته العلمية والإصلاحية:

كان الشاطبي يغلب عليه التمسك بالكتاب والسنة، وكان النفور الشديد من البدع وأهلها سمة بارزة في شخصيته، مما جعله رمزاً للإصلاح الديني في عصره، حمل لواء دعوة إصلاحية جعل قوامها الرجوع إلى الكتاب والسنة وسيرة السلف الصالح، وكان ينقد الفكر الوسائطي الذي هيمن في عصره، مقدّمًا العلماء كمرشدين أساسيين للأمة في الدين والتربية.

أولاً: الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات عند الشاطبي:

مكانة القرآن عند الشاطبي:

يُعد أبو إسحاق الشاطبي من أبرز النحاة الذين اتسم منهجهم بالتحقيق والتدقيق في مسألة الاحتجاج النحوي من خلال كتابه، يتميز موقفه من القرآن الكريم والقراءات بالتوسع في الاستشهاد والتمسك بالراسخ بالسماع كأصل أول من أصول النحو الغالبة، يجمع البحث في أصول الاستدلال النحوي عند الشاطبي أن القرآن الكريم يمثل أعلى درجات السماع عنده، وأن القراءات القرآنية حتى الشاذة منها تحمل قيمة إثباتية في البناء النحوي.

الاستشهاد بالقرآن الكريم:

يُعد الشاطبي من المتوسعين في الاستشهاد بالقرآن الكريم بشكل ملحوظ، حيث يرى أن القراءات سواء المتواترة أو الشاذة هي أصل أصيل في إثبات القواعد النحوية⁶، هذا التوسع في الاستشهاد يتوافق مع نظريته الأساسية في تعظيم السماع وتقديمه على غيره من الأصول النحوية، إذ اعتمد على السماع بشكل أكثر من محاولة منه للسير على الطريق الذي سنته العرب في كلامها، وكان في موقفه من الآراء والمذاهب النحوية يصدر عن الدليل الواضح الذي يرد ويدفع به حجة الخصم، حيث استدل بالقرآن الكريم كأول مصادر السماع في بناء النحو وإقامة أصوله، والتمسك بالدليل الواضح كان سمة بارزة في منهجه الاستدلالي.

موقف الشاطبي من القراءات الشاذة:

⁶ الشاطبي، الموافقات، تحقيق: الحسين آيت سعيد، ط1، منشورات البشير بن عطية، المغرب، سنة 2017م، ص150

أوضح السيوطي أن النحويين قد أجمعت الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تُخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه⁷، هذا الإجماع يعكس الموقف الراسخ من القراءات الشاذة كأصل إثباتي عند النحويين عامة وعند الشاطبي خصوصاً.

ووفق منهج الشاطبي لا يجوز ردّ القراءة لمجرد مخالفة قاعدة نحوية، بل يجب تطويع القاعدة لتناسب النص القرآني، هذا المبدأ يعكس التسلسل الهرمي للمصادر عنده حيث القرآن في القمة والنحو يتبعه ويخضع له، يقسم الاحتجاج بالقراءات إلى ثلاثة أنواع: القراءات المتواترة التي تعد حجة قاطعة وأصيلاً في إثبات القواعد، والقراءات الأحاد التي يجوز الاحتجاج بها في العربية، والقراءات الشاذة التي أجمع النحويون على الاحتجاج بها في التقعيد إذا لم تخالف قياساً معروفاً وإن خالفته يُحتج بها في خصوص ما وردت فيه.

الشاطبي ومفهوم القرآن كأسمى درجات السماع:

ذكر السيوطي أن المراد بالسماع الذي هو الأصل الأول من أصول النحو الغالبة هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته⁸، فشمّل هذا كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم وهو أفصح كلام وأبلغه، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وهو الحديث النبوي الشريف، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، فالقرآن الكريم فوق النحو والفقهاء والمذاهب كلها فهو الأصل الأصول، وما وافق القرآن فهو مقبول وما خالفه فهو مردود ومردول، لأن لغة القرآن الكريم هي أفصح أساليب العربية على الإطلاق والكتاب أعرب وأقوى من الشعر كما قال الفراء رحمه الله تعالى.

الآلية المنهجية للاحتجاج بالقراءات عند الشاطبي:

كشفت دراسة أصول الاستدلال النحوي عند الشاطبي أن الشاطبي استدل بالآليات التالية: القرآن الكريم كمصدر أول والأعلى في السماع، الحديث الشريف كمصدر ثانٍ من مصادر السماع، وكلام العرب الفصحاء كمصدر ثالث من مصادر المادة اللغوية نثراً وشعراً ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعريبتهم قبل الإسلام وبعده إلى أن فسدت الألسنة، ومن أنواع القياس التي احتج بها الشاطبي حمل الفرع على الأصل وحمل النظير على النظير.

⁷ الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ج 1، ص 34.

⁸ السيوطي جلال الدين، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط 2، 1967م، ص 338.

لقد اعتمد الشاطبي أدلة نحوية معتبرة احتج بها كثيراً في تعقيبه على آراء الكوفيين: السماع وهو مُعظّم ومقدّم على غيره، القياس وهو حمل الفرع على الأصل والنظير على النظير⁹، الإجماع فهو دليل معتبر احتج به كثيراً، واستصحب حال الأصل كدليل رابع مُعتمد.

التوجيه النحوي للقراءات الشاذة:

تناولت دراسات مقارنة بين الشاطبي والمفسرين مثل القرطبي مسألة توجيه القراءات الشاذة حيث ناقشت بعض القضايا النحوية المخالفة للأقيسة النحوية في القراءات الشاذة التي كان سببها الاستقراء الناقص الذي قام عليه النحو في ضبط قوانين اللغة¹⁰.

إن المشكلة المنهجية تكمن في أن النحاة تتبعوا بعض كلام العرب ولم يعتمدوا في التعامل مع القراءات القرآنية لاسيما تلك التي لا تتلاءم مع القواعد النحوية التي وضعوها، وفي المقابل نجد من الشواهد الشعرية ما يوافق القراءات القرآنية وخاصة الشاذة منها، يظهر أثر الشاهد الشعري في إثبات صحة التراكيب النحوية في القراءات الشاذة والاحتجاج لها لكونها من شعر العرب الموثوق بعربيتهم.

وعليه يمكن القول أن الإمام الشاطبي كان مُعظّماً للسمع ومقدّماً له على غيره من الأصول النحوية، واعتماده على السماع أكثر كان محاولة منه للسير على الطريق الذي سنّته العرب في كلامها، وكان يتصدى للآراء النحوية يصدر عن الدليل الواضح الذي يرد ويدفع به حجة الخصم، واستخدم الأدلة النحوية المعتبرة التي تثبت صحة المذهب الذي يختاره أو بطلانه، هذا ما يؤكد أن الشاطبي لم يكن مجرد ناقل بل كان باحثاً محققاً يعتمد على الأدلة القوية في تقرير مواقفه النحوية.

مقارنة بين الشاطبي وشراح الألفية:

لقد تبع العديد من الدارسين شروحات الألفية لابن مالك في الاحتجاج بالقرآن وقراءات السبعية وغيرها فلم يخطئوا قارئاً ولم يردوا قراءة وهذا يتوافق مع منهج الشاطبي الذي لم يردّ القراءة لمجرد مخالفة قاعدة نحوية، اختلفت بين الاستشهاد وبما صدر عن المتكلم الأصلي للغة وهو القرآن والحديث وكلام العرب، والاحتجاج بما يقوم به

⁹ الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ص 77.

¹⁰ الشاطبي، الموافقات، ص 177.

النحوي من جهد ذهني في سبيل تقرير القاعدة النحوية بعيداً عن الاستعانة بالشاهد¹¹، هذا التمييز يوضح الدور الإبداعي للشاطبي في تفعيل السماع في بناء القواعد النحوية.

ويفضي هذا الطرح إلى أن منهج الشاطبي في الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات يُعد نموذجاً متكاملًا يجمع بين التوسع في الاستشهاد بالقرآن والقراءات سواء المتواترة أو الشاذة، والتمسك الراسخ بالسماع كأصل أول ومُعظم له على غيره، وتطويع القاعدة لتناسب النص القرآني بدلاً من ردّ القراءة، والربط بين النقل والعقل عبر القياس والتعليل، هذا المنهج جعل كتاب المقاصد الشافية موسوعة في فلسفة النحو وليس مجرد شرح للألفية حيث يُعد القرآن الكريم الأصل الأصول الذي لا يُقاس عليه بل يُقاس به.

ثانياً- الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف:

تُعد مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف من القضايا المحورية التي خاض فيها علماء النحو واللغة العربية، وقد تباينت المواقف تجاهها بين المنع المطلق والإجازة المطلقة، وسنركز هنا على رأي الشاطبي ورأي أبي حيان الأندلسي من خلال عقد مقارنة بينهما، حيث توصلنا إلى أنهما يكادان يتطابقان وليس بينهما كبير فرق مما يدل على أنهما مذهب واحد لا مذهبين مستقلان، وأن النحاة منقسمون في مسألة الاحتجاج بالحديث إلى قسمين اثنين لا ثالث لهما: قسم يجيز الاحتجاج به مطلقاً، وقسم يجيز بشروط، وهو مخالف لما تعارف عليه المشتغلون بهذه المسألة من أن موقف النحاة منها على ثلاثة مواقف طرفان ووسط: مجيز مطلقاً، ومانع مطلقاً، ومجيز بشروط.

التقسيم المنهجي للأحاديث عند الشاطبي¹²:

قسّم الشاطبي الأحاديث النبوية إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول ما يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان ولا ينشغل به النحويون لأنّ الراوي في هذا النوع يجيز النقل بالمعنى ولا يهتم بحفظ اللفظة بدقة، أما القسم الثاني عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها فصاحته صلى الله عليه وسلم مثل كتابه لهماذان وكتابه لوائل بن حجر والأمثال النبوية، وهذا القسم يصح الاستشهاد به في النحو.

¹¹ الشاطبي، الموافقات، تحقيق: الحسين آيت سعيد، ص77.

¹² الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ص97.

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف بالاحتجاج به في اللغة والقواعد وهو ستة أنواع محددة، والفرق بين القسمين جوهري حيث يفرق الشاطبي بين ما اعتنى الرواة بألفاظه وما روي بالمعنى فهو لا يطرح الأحاديث جملة كما لا يقبلها جملة بل يفرق بينها

أنواع الأحاديث المعتبرة في الاحتجاج النحوي:

يرى الشاطبي أن الأحاديث التي عُرفت بسلامة ألفاظها وعدم روايتها بالمعنى مثل جوامع الكلم هي حجة قاطعة في اللغة والنحو، هذا الموقف التفصيلي يُبين أن الشاطبي لم يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقاً بل وضع شروطاً للاحتجاج به أهمها سلامة الألفاظ وثبوت النسبة، حيث أن المجمع اللغوي بالقاهرة بعد مناقشته للمسألة واستفادته مما قدمه الشيخ محمد الخضر حسين قرر جواز الاحتجاج ببعض الأحاديث في أحوال خاصة مبينة في ستة أنواع: الأحاديث المتواترة المشهورة، والأحاديث التي تُستعمل ألفاظها في العبادات، والأحاديث التي تعد من جوامع الكلم، وكتب النبي صلى الله عليه وسلم، والأحاديث المروية لبيان أنه صلى الله عليه وسلم كان يُخاطب كل قوم بلغتهم، والأحاديث التي عُرف من حال روايتها أنهم لا يجوزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين، والأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة.

مقارنة بين الشاطبي وأبي حيان الأندلسي:

جدير بالذكر أن هناك تتطابق بين رؤية الشاطبي مع رؤية أبي حيان الأندلسي تقريباً في مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي، حيث يكادان يتطابقان وليس بينهما كبير فرق مما يدل على أنهما مذهب واحد لا مذهبان مستقلان¹³، فأبي حيان الأندلسي وتلميذه الشيخ أبو حيان الأندلسي لفتا انتباه العلماء من بعدهما ومن ثم انقسم علماء العربية في مسألة الاحتجاج بالحديث على ثلاثة مذاهب: مذهب المانعين مطلقاً وعلى رأسهم أبو الحسن بن الضائع وتلميذه أبو حيان الأندلسي لأنّ النحاة الأوائل من المصنّين البصرة والكوفة لم يحتجوا بشيء منه وأن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، وأن الشاطبي في المقابل يمثل الفريق المتوسط الذي يقبل الاحتجاج بالحديث المشروط بشروط محددة لقد استثمر رأي الشاطبي هذا من الباحثين المحدثين الشيخ محمد الخضر حسين بعد جولات له مع المانعين والمجوزين وارتأى أن يستشهد بأنواع من الأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة، ثم قرر بعدها مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعد مناقشته للمسألة واستفادته مما قدمه الشيخ محمد الخضر حسين جواز

¹³ الشاطبي، فتاوى الإمام الشاطبي، تحقيق محمد أبو الأجنان، طيباوي، الجزائر، ص 92.

الاحتجاج ببعض الأحاديث في أحوال خاصة، وكان لهذا القرار صداه فقد تتابعت جهود المحدثين على تأييد الاحتجاج بالحديث النبوي وجعله مصدراً من مصادر الاستشهاد وأساساً واجب الاعتماد عليه في الدراسات اللغوية والنحوية، وعليه يدخل كتاب منهج الشاطبي في الاستشهاد بالحديث في النحو من خلال شرح لألفية ابن مالك في دائرة اهتمام المتخصصين في مجال اللغة العربية بشكل خاص والباحثين في الدراسات الإسلامية بشكل عام.

نتيجة لذلك نقول إن منهج الشاطبي في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف يُعد نموذجاً متوازناً يجمع بين التمسك بالسَّماع وعدم إهمال الدليل الثَّقَلِي، وبين الضبط الدقيق والشروط المنهجية للاحتجاج، هذا الموقف الوسطي الذي يميل إلى الجواز المشروط يجعل الشاطبي رأس مبدأ المعتدلين في هذه المسألة ويقربه من السيوطي في رؤيته.

ثالثاً: الاحتجاج بكلام العرب (الشعر والنثر)

يُعد كلام العرب الفصحاء ثالث مصادر السماع عند الشاطبي بعد القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وهو ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعريتهم قبل الإسلام وبعده إلى أن فسدت الألسن، ويجمع البحث في أصول الاستدلال النحوي عند الشاطبي أن الشاطبي استدل بكلام العرب الفصحاء كمصدر ثالث من مصادر المادة اللغوية نثراً وشعراً لما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعريتهم، هذا المصدر اللغوي يمثل الأساس الذي بنى عليه الشاطبي كثيراً من قواعده النحوية، حيث كان اعتماده على السماع أكثر محاولة منه للسير على الطريق الذي سنته العرب في كلامها.

موقف الشاطبي من القيود الزمانية للاحتجاج:

التزام الشاطبي بحدود الاحتجاج الزماني واضح جلي حيث لا يحتج بكلام المولدين أو المتأخرين، فعصر الاحتجاج يمتد من العصر الجاهلي إلى أن فسدت الألسن وشاع اللحن بكثرة الأعاجم والمولدين في العصر العباسي، هذا الالتزام الزمني يعكس فهم الشاطبي الدقيق لمعنى السماع في اللغة العربية، حيث أن السَّماع هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، وقد فسد اللسان بكثرة المولدين بعد العصر الأموي وبداية العصر العباسي.

التصنيف النحوي لكلام العرب عند الشاطبي:

قسّم الشاطبي كلام العرب إلى أقسام رئيسية: الأقوال النثرية، والأمثال، والشعر، أما النثر عند الشاطبي يشمل الأقوال المنثورة والأمثال النبوية وكلام العرب في المواعظ والحكم، وفي الاستشهاد بكلام العرب من شعر ونثر يقف

موقف النّحاة البصريين فيأخذ بالكثرة من النصوص الفصيحة المعتمدة ولا يقيس على الشاذ والنادر، هذا التمييز بين الشواهد الفصيحة المعتمدة والشواهد النادرة والشاذة يعكس منهجه البصري المذهب الذي ارتضاه لنفسه ويعد نفسه من البصريين.

موقف الشاطبي من دور الاستعمال في الحجج اللغوية:

يتميز الشاطبي بتقديره للاستعمال في الاحتجاج بكلام العرب حيث يفرق بين ثلاثة أنواع رئيسية من الاستعمال¹⁴: الأصل المطرد هو الصيغة التي وردت عن العرب بكثرة وهذا هو الأصل في اللغة العربية الذي يُبنى عليه القياس، والصيغة التي وردت بقلة يوجهها الشاطبي دون إهمالها تماماً بل يبحث عن وجه صحيح في أصول اللغة ويفسرها، والشاذ والضرورة الشعرية حيث يفرق الشاطبي بينها وبين ما هو مطرد ولا يقيس عليها ولا يجعلها أصلاً في التقعيد، هذا التمييز بين المطرد والشاذ أو الضرورة الشعرية يُظهر دقة الشاطبي في تقويم الشواهد اللغوية وعدم إهماله للنادر تماماً بل توجيهه بما يتوافق مع أصول اللغة.

دور الضرورة الشعرية في الاحتجاج النحوي:

الضرورة الشعرية عند الشاطبي لا تُعد أصلاً في التقعيد ولا يُعتد بها في بناء القواعد النحوية إلا في خصوص ما وردت فيه، فالشاطبي يفرق بين ما هو مطرد وما هو شاذ أو ضرورة شعرية ولا يقيس على الضرورة الشعرية لأنها قاصرة على خصوص ما وردت فيه، هذا الموقف يتوافق مع منهج البصريين في النحو الذين لا يقيسون على الشاذ والنادر ولا يجعلونه أصلاً في التقعيد، لأن الضرورة الشعرية قد تُحتج بها في خصوص ما وردت فيه فقط ولا تُبنى عليها القواعد النحوية العامة.

منهج الشاطبي في الاستشهاد بكلام العرب:

الشاطبي في الاستشهاد بكلام العرب من شعر ونثر يقف موقف النّحاة البصريين فيأخذ بالكثرة من النصوص الفصيحة المعتمدة ولا يقيس على الشاذ والنادر وهو ذو عقلية تحليلية قياسية واسع النظر مثبت فيما يقول، ويؤكد الشاطبي في منهجه على أخذ الكثرة من النصوص الفصيحة المعتمدة ولا يقيس على الشاذ والنادر وهذا يتوافق مع منهج البصريين في النحو، يقول الشاطبي بنظرية العامل ويقف منها موقف نحاة البصرة ويكاد يتفق معهم اتفاقاً تاماً وله بحوث في غاية التحقيق في القياس والضرورة وهو بصري المذهب ارتضى لنفسه أن يكون بصرياً ويعد نفسه من البصريين¹⁵.

¹⁴ الشاطبي، فتاوى الإمام الشاطبي، تحقيق محمد أبو الأجفان، طيباوي، الجزائر، ص76.

¹⁵ لشاطبي، فتاوى الإمام الشاطبي، تحقيق محمد أبو الأجفان، طيباوي، الجزائر، ص33.

رابعاً: المنهج التحليلي في الاحتجاج عند الشاطبي¹⁶ :

لا يكفي الشاطبي بسرد الشواهد فحسب بل يقوم بعملية تحليلية عميقة تتألف من ثلاثة محاور رئيسية: نقد المرويات، والترجيح بين الآراء، والتوجيه النحوي، هذا المنهج التحليلي يُعد من أبرز ملامح التميز في منهج الشاطبي النحوي، حيث لم يكن مجرد ناقل للآراء والمذاهب بل كان محققاً ناقداً قادراً على الترجيح بين الآراء المختلفة، وفي تعقيبه على آراء الكوفيين في المقاصد الشافية استخدم الشاطبي الأدلة النحوية المعتبرة كالسماع والقياس والإجماع واستصحب حال الأصل.

أ- نقد المرويات والتثبت من صحة الشواهد:

وهي التأكد من صحة نسبة البيت الشعري لصاحبه مما يضمن موثوقية الشاهد النحوي هو من أهم أقسام المنهج التحليلي عند الشاطبي، مثبت في ما يقول وهذا يتجلى في نقده للمرويات والتأكد من صحة نسبة الشواهد الشعرية لصحابها، هذا التثبت في النقد يُظهر دقة الشاطبي في اختيار الشواهد وعدم تساهله في قبول الروايات دون تحقق.

أسس نقد المرويات عند الشاطبي:

أولاً: التحقق من صحة نسبة البيت الشعري إلى صاحبه حيث أن كثيراً من الأبيات الشعرية نسبت إلى شعراء لم تقلها.

ثانياً: التأكد من صحة النسخ والروايات حيث أن كثيراً من النصوص حرفت أو غيّرت.

ثالثاً: التأكد من فصاحة الشاعر حيث أن الشواهد لا تُقبل إلا من الفصحاء الموثوق بعربيتهم. رابعاً: التأكد من عدم تحريف النص حيث أن بعض الرواة حرفوا الألفاظ لخدمة مذاهبهم النحوية. خامساً: التأكد من عدم الضرورة الشعرية في البيت حيث أن الضرورة لا تُقبل في التععيد.

وعليه يمكن القول أن أهمية نقد المرويات في البناء النحوي عند الشاطبي تكمن في أن الشاهد النحوي إذا لم يكن صحيح النسبة أو محفوظ اللفظ فإنه لا يُعتد به في التععيد، فالشاطبي كان متشككاً فيما يقول وهذا يتجلى في نقده للمرويات والتأكد من صحة نسبة الشواهد الشعرية لصحابها، هذا التثبت في النقد يُظهر دقة الشاطبي في اختيار الشواهد وعدم تساهله في قبول الروايات دون تحقق.

¹⁶ الشاطبي، الاعتصام، دار شريفة، ج 1، ص 67

ثانياً: الترجيح بين الآراء النحوية:

المقارنة بين آراء البصريين والكوفيين وغالباً ما يميل إلى الرأي الذي يدعمه الدليل النقلي القوي والقياس العقلي الصحيح هو محور ثانٍ من محاور المنهج التحليلي عند الشاطبي¹⁷، وفي تعقيبه على آراء الكوفيين في المقاصد الشافية استخدم الشاطبي الأدلة النحوية المعتمدة كالسماع والقياس والإجماع واستصحاب حال الأصل.

ثالثاً: التوجيه النحوي للشواهد

براعة الشاطبي في إيجاد الأوجه الإعرابية للشاهد الواحد بما يتوافق مع أصول اللغة هو محور ثالث من محاور المنهج التحليلي عند الشاطبي، هذا التوجيه يُظهر فهمه العميق لمقاصد العرب واضعي اللغة في كلامهم، التوجيه النحوي عند الشاطبي يعتمد على القياس والتعليل النحويين حيث يربط بين النقل والعقل في عملية التوجيه.

الخصائص العامة للمنهج التحليلي عند الشاطبي:

- العقلية التحليلية التعليلية

- الواسع في النظر

- الثبوت في القول

إن المنهج التحليلي عند الشاطبي جعل كتابه موسوعة في فلسفة النحو وليس مجرد شرح للألفية، هذا المنهج التحليلي يُعد من أبرز ملامح التميز في منهج الشاطبي النحوي حيث لم يكن مجرد ناقل للآراء والمذاهب بل كان محققاً ناقداً قادراً على الترجيح بين الآراء المختلفة، فالنتائج التي حققها الشاطبي من خلال منهجه التحليلي تشمل تطوير نظرية التعليل في الدرس النحوي وإثراء البنية النظرية للنحو العربي بتقديم تحليلات عميقة للشواهد.

خامساً: القياس والتعليل النحوي:

الاحتجاج عند الشاطبي ليس مجرد نقل، بل هو عملية عقلية؛ حيث يربط بين «النقل» (الشواهد) و«العقل» (القياس)، ويعتمد على «العلل النحوية» لتفسير الظواهر.

من أنواع القياس التي احتج بها الشاطبي¹⁸:

¹⁷ الشاطبي، الموافقات ص 166.

¹⁸ الشاطبي، الاعتصام، دار شريفة، ج 1، ص 26.

- حمل الفرع على الأصل.

- حمل النظر على النظر.

- الاعتماد على الإجماع دليلاً معتبراً.

هذا الربط بين النقل والعقل جعل كتابه "موسوعة في فلسفة النحو وليس مجرد شرح للألفية" حيث أن الشاطبي يصدر عن المقاصد في تحليل التراكيب، وإليها يعود في تقرير الأحكام والضوابط والمعاني.

وعليه نقول أن منهج الشاطبي النحوي في «المقاصد الشافية» كان في موقفه من الآراء والمذاهب النحوية يصدر عن الدليل الواضح الذي يرد ويدفع به حجة الخصم، وترتكز فلسفته في الاحتجاج النحوي على خمسة مرتكزات أساسية:

1- تعظيم السماع وتقديمه على غيره من الأصول النحوية، مع توسع في الاحتجاج بالقرآن والقراءات.

2- الوسطية في الاحتجاج بالحديث، بإجازته المشروطة مخالفاً بذلك تشدد أبي حيان.

3- الالتزام بالحدود الزمانية للاحتجاج بكلام العرب مع التمييز بين المطرد والشاذ.

4- المنهج التحليلي الذي يجمع بين النقد والترجيح والتوجيه.

5- الربط بين النقل والعقل عبر القياس والتعليل النحوي.

إن هذه المرتكزات جعلت من «المقاصد الشافية» موسوعة في فلسفة النحو العربي، تعكس عناية الشاطبي بالمقاصد النحوية إلى جانب ريادته في علم مقاصد الشريعة، منهجه يُعدّ نموذجاً للاحتجاج النحوي المتوازن الذي يجمع الأصالة في التمسك بالسماع والمعاصرة في الاستخدام العقلاني للقياس والتعليل.

ختاماً نقول يعتبر أبو إسحاق الشاطبي في كتابه "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" من أبرز النحاة الذين اتسم منهجهم بالتحقيق والتدقيق في مسألة "الاحتجاج النحوي".

ويمكن تلخيص مرتكزات الاحتجاج النحوي عنده في النقاط التالية¹⁹:

¹⁹ لشاطبي، الاعتصام، دار شريفة، ج1، ص56.

1- الاحتجاج بالقرآن الكريم والقراءات:

يُعد الشاطبي من المتوسعين في الاستشهاد بالقرآن الكريم، حيث يرى أن القراءات (سواء المتواترة أو الشاذة) هي أصل أصيل في إثبات القواعد النوية، ولا يجوز ردّ القراءة لمجرد مخالفة قاعدة نحوية، بل يجب تطويع القاعدة لتناسب النص القرآني.

2- الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف:

اتخذ الشاطبي موقفاً وسطاً يميل إلى "الجواز" في الاحتجاج بالحديث الشريف، مخالفاً بذلك مدرسة أبي حيان الأندلسي التي تشددت في منعه، وحيث يرى أنّ الأحاديث التي عُرفت بسلامة ألفاظها وعدم روايتها بالمعنى (مثل جوامع الكلم) هي حجة قاطعة في اللغة والنحو.

3- الاحتجاج بكلام العرب (الشعر والنثر):

الزمن: يلتزم الشاطبي بحدود الاحتجاج الزماني (عصر الاحتجاج)، فلا يحتج بكلام المولدين أو المتأخرين. الندرة والقياس: يتميز الشاطبي بتقديره لـ "الاستعمال"؛ فإذا وردت الصيغة عن العرب بكثرة فهي الأصل، وإذا وردت بقلّة فإنه يوجهها دون إهمالها، لكنه يفرق بين ما هو "مطرد" وما هو "شاذ" أو "ضرورة شعرية".

4- المنهج التحليلي في الاحتجاج:

لا يكتفي الشاطبي بسرد الشواهد، بل يقوم بـ: نقد المرويات: التأكد من صحة نسبة البيت الشعري لصحبه. الترجيح: المقارنة بين آراء البصريين والكوفيين، وغالباً ما يميل إلى الرأي الذي يدعمه الدليل النقلي القوي والقياس العقلي الصحيح. توجيه الشاهد: يبرع في إيجاد الأوجه الإعرابية للشاهد الواحد بما يتوافق مع أصول اللغة.

5- القياس والتعليل:

الاحتجاج عند الشاطبي ليس مجرد نقل، بل هو عملية عقلية؛ حيث يربط بين "النقل" (الشواهد) و"العقل" (القياس)، ويعتمد على "العلل النحوية" لتفسير الظواهر، مما جعل كتابه موسوعة في فلسفة النحو وليس مجرد شرح للألفية.

المصادر المراجع:

- الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ج1.

- الشاطبي، تحقيق: عبدالله دراز (محمد عبدالله دراز)، الموافقات في أصول الشريعة، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر، ط2، 1975م.
- الشاطبي، تحقيق، أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الموافقات، دار ابن عفان، السعودية، ط1، 1997م
- لسيوطي جلال الدين، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط2، 1967م.
- الشاطبي، الموافقات، تحقيق: الحسين آيت سعيد، ط1، منشورات البشير بن عطية، المغرب، سنة 2017م.
- الشاطبي، الاعتصام، دار شريفة، ج1.
- الشاطبي، فتاوى الإمام الشاطبي، تحقيق محمد أبو الأجفان، طيباوي، الجزائر.
- الخضرى بك، أصول الفقه، دار القلم، بيروت، لبنان، ط1، ج1.